



المحكمة الدستورية تفتح أزمة داخل الأزمة

الفقهاء والبسطاء على حد سواء بعد أزمة التشكيل الحكومي: مشاكل البلاد وبداية حلها رهينة قرار النخبة السياسية الحاكمة وليس بيد عتاة المؤلّمين للدستور.

ولكن هذه النخبة التي لم تتوافق بعد على مجرد تنظيم حوار يجمع كل الفرقاء السياسيين لا تجتمع تقريبا على شيء، مما يعني أنه من المحتمل أن تكون المحكمة لسنوات قادمة موضوعا إضافيا للنزاع بين السلطات الثلاث في الدولة.

وغياب الحماس للحوار والتواصل بين الفاعلين السياسيين قد يعني أن المحكمة الدستورية، إن شاءت لها الإقدار أن تنشأ، سوف تجد نفسها غارقة في تجاذبات لا مخرج منها وفي ممانعة الكثيرين في القبول بارأئها.

ويخشى الخبراء أن تغرق المحكمة في دعاوي لا تنتهي نتيجة تأخر الشروع عن تنقيح القوانين بانواعها وهي قوانين بقيت في معظمها دون مراجعة رغم شبهة مخالفتها للدستور وتحلفها عن مسيرة العصر.

كما يخشى البعض إضافة إلى ذلك من وجود هتات في القانون الأساسي المنظم للمحكمة ومشمولات هذه الهيئة القضائية العليا ذاتها، فالمحكمة الدستورية ليست على سبيل المثال مؤهلة للحسم في الخلافات الناجمة عن تأويل أي سلطة لصلاحياتها حتى وإن كانت هذه الخلافات مصدر نزاع مع سلطة أخرى مثل النزاع الحالي بين راسي السلطة التنفيذية حول تادية الوزراء لليمين الدستورية.

وعلاوة على ذلك، فإنه ليس هناك صوت مرجح بين أعضاء المحكمة وإن كان عددهم زوجيا.

وبشكل غير مباشر سلطت الأزمات السياسية المتلاحقة، وإن كان بعد فوات الأوان، الضوء على نقاط ضعف وعموض في الدستور قد تحتاج إلى تنقيحات يخشى البعض أن لا تتيسر إلا عندما تهدأ خلافات السياسيين بما يسمح بقيام المحكمة الدستورية.

وقد يكون ذلك بعد أعوام من الآن، وهذه حلقة مفرغة أخرى تشير إلى عمق المازق الحالي.

وكما قال أحد حكماء فيسبوك "من حفر دستورا لأخيه وقع فيه".

بينما الأزمة الحكومية تراوح مكانها تذكرت الأغلبية البرلمانية أن لها في الرفوف مشروع إرساء محكمة دستورية ظل في سبات منذ خريف 2014 رغم أنه كان الحجر الأساس للانتقال الديمقراطي

أنه يعرف السبب. يتابعون الآن ما تلا تحرك الأغلبية البرلمانية بعدما انتبهت منذ أسابيع فقط إلى ضرورة إنشاء هذه الهيئة القضائية العليا. انتبهت إلى أنه لا حسم في دستورية القوانين والمعاهدات ولا تعديل في الدستور.. ولا تفكير في إزاحة الرئيس من مهامه بدون المحكمة الدستورية.

توكلت الأغلبية التشريعية على الله واستحدثت مسار اختيار أعضاء المحكمة الاثني عشر. وادخلت لهذا الغرض تنقيحات في فصول القانون الأساسي المنظم لاختيار أعضاء هذه المحكمة، بعد أن كانت اكتفت منذ 2016 باختبار قاضية واحدة فقط لاحتلال مقعد في المحكمة. وأرسل رئيس البرلمان القانون المنقح لرئيس الدولة لختمه. ومثلما كان متوقعا من بعض الخبراء رفض الرئيس التوقيع على التعديلات على أساس أن عدم إرساء المحكمة الدستورية لحد الآن هو خرق للدستور الذي كان نص على إنشاء المحكمة بعد سنة على الأكثر من انتخابات 2014، وهو تأخير رأى الرئيس أنه لا يستطع أن يتحمل وزره.

وقال قيس سعيد في خطاب أمام ضريح الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة يوم 6 أبريل إن "التأويلات لتبرير تجاوز هذه الأجل غير مقبولة لأن النص الدستوري واضح ولأن الخرق يبقى خرقا مهما طال الزمن ولا يمكن أن يُبرَّر بخرق مثله".

وتبعاً لذلك أعاد رئيس الجمهورية مشروع القانون إلى رئيس البرلمان حتى يمر بقراءة ثانية. ومن المقرر أن يصوت البرلمان مجدداً عليه لكن ليس هناك ضمان أن يختم الرئيس مشروع القانون حتى بعد موافقة ثلاثة أخماس النواب عليه.

مرة أخرى تدفع التطورات المواطن البسيط إلى معاجم القانون وبرامج التلفزيون باحثاً عن إجابات تلمنحه على أن هناك مخرجا من هذه الأزمة داخل الأزمة".

ويقول أستاذ القانون الدستوري هيكيل بن محفوظ وغيره من الخبراء إن مصير مشروع القانون في الواقع رهين قرار سياسي، وهو نفس الرأي الذي كان أجمع عليه

أسماء رمضاني
رئيس تحرير العرب ويكلي

يبدو صانعو القرار السياسي في تونس وكانهم في سياق نحو من يزيد في تعقيد الأوضاع في البلاد أكثر من غيره.

ومن جراء هذه التعقيدات لم يعد فهم الوضع متيسرا للمواطن العادي المشغول بتدور مستوى معيشته وتفاقم آثار الجائحة على حياته اليومية.

وأصبحت برامج القنوات الإذاعية والتلفزيونية غير كافية لتوضيح ما يحدث. بل إن كل تونسي أصبح اليوم يحتاج إلى مجلس يضم جهابذة القانون الدستوري لتفسير القرارات وردود الفعل المتنافرة الصادرة عن مؤسسات الدولة والتي تتلاحق من حواله كالألواح المتلاطمة.

تعزيز فقط انعدام الثقة بين المواطن وساسة بلاده وزاد الشعور بأن لكل واحد من هؤلاء شيطانا في جيبه، كما يقول المثل التونسي.

حصول الأمر أوضحت في نهاية المطاف أزمات متداخلة على شاكلة المسرحية داخل المسرحية كما كان يتخيلها المبدع شكسبير.

أمام الأزمة الأصلية، أزمة انهيار التوازنات المالية، روج البعض أن الحل يكمن في تعديل وزاري يأتي بالكفافات إلى دفة السلطة. وكان بعدها تصديق البرلمان على تعديل وزاري على خلفية عود بإصلاحات ترمم السود قبل أن يجرف الطوفان الجميع نتيجة العجز المتفاقم لميزانية الدولة وانعكاساته الاجتماعية الواسعة. أدى الأمر فقط إلى تعديل حكومي مع تأجيل التنفيذ، بعد أن فشلت مدارس الفقه الدستوري كلها في إيجاد مخرج أو حيلة تسمح للوزراء الجدد بتأدية القسم الدستوري الذي رفض الموافقة عليه رئيس الجمهورية نتيجة ما رآه من نقاط خلل قانونية ودستورية في التعديل وما أحسنه من مناورات سياسية تجاوزته خلال مساعي هشام المشيشي لتشكيل الحكومة.

وبينما كانت الأزمة الحكومية تراوح مكانها تذكرت الأغلبية البرلمانية أن لها في الرفوف مشروع إرساء محكمة دستورية ظل في سبات غريب منذ خريف 2014، رغم أنه كان ينظر إليه في وقت ما على أنه الحجر الأساس للانتقال الديمقراطي.

لا يهتم الكثيرون اليوم بالبحث عن كان وراء تعطيل إنشاء المحكمة الدستورية فالجميع يعرف أو يتصور

الأردن.. من مخاض الولادة إلى المئوية الثانية

أمينة ومستقرة"، مشدداً على أن الأردن محصن بـ"عزيمة الأردنيين"، وأن "البلاد منيعة بتماسكهم، وبتفاني الجيش والأجهزة الأمنية". قال أيضا "اتحدث إليكم اليوم، وانتم الأهل والعشيرة، وموضع الثقة المطلقة، ومنبع العزيمة، لأطمئنكم إلى أن الفتنة وُثِدَتْ، وإن أردنا الأبي أمن مستقر. وسيقين، بإذن الله عز وجل، أننا مستقرا، محصنا بعزيمة الأردنيين، منيعة بتماسكهم، وبتفاني جيشنا العربي الباسل وأجهزتنا الأمنية الساهرة على أمن الوطن".

كان لافتا الجانب الشخصي في رسالة عبدالله الثاني وذلك عندما قال "لم يكن تحدي الأيام الماضية هو الأصعب أو الأخطر على استقرار وطننا، لكنه كان لي الأكثر إيلا، ذلك أن أطراف الفتنة كانت من داخل بيتنا الواحد وخارجها، ولا شيء يقترب مما شعرت به من صدمة والم وغضب، كاخ وكولي أمر العائلة الهاشمية، وكقائد لهذا الشعب العزيز (...). لكن لا فارق بين مسؤوليتي إزاء أسرتي الصغيرة وأسرتي الكبيرة، فقد نذرتي الحسين، طيب الله ثراه، يوم ولدت لخدمتكم، ونذرت نفسي لكم، وأكرس حياتي لتكتمل معا مسيرة البناء والإنجاز في وطن العز والسؤدد والمحبة والتأخي. مسؤوليتي الأولى هي خدمة الأردن وحماية أهله ودستوره وقوانينه. ولا شيء ولا أحد يتقدم على أمن الأردن واستقراره، وكان لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأدية هذه الأمانة. وكان إرفنا الهاشمي وقيمتنا الأردنية الإطر الذي اخترت أن تعامل به مع الموضوع".

وأوضح "قررت التعامل مع موضوع الأمير حمزة في إطار الأسرة الهاشمية، وأوكلت هذا المسار إلى عمي صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال. والتزم الأمير حمزة أمام الأسرة أن يسيّر على نهج الآباء والأجداد، وأن يكون مخلصا لرسالتهم، وأن يضع مصلحة الأردن ودستوره وقوانينه فوق أي اعتبارات أخرى. وحمزة اليوم مع عائلته في قصره برعايتي".

لم يفت العاهل الأردني الاعتراف بأن الأردن "يواجه تحديات اقتصادية صعبة فاقمتها جائحة كورونا، ونذكر نقل الصعوبات التي يواجهها مواطنونا. ونواجه هذه التحديات وغيرها، كما فعلنا دائما، متحددين، بيدا واحدة في الأسرة الأردنية الكبيرة والأسرة الهاشمية، لننهض بوطننا، وندخل مئوية دولتنا الثانية، متماسكين، متراسين، نبني المستقبل الذي يستحقه وطننا".

سيبدل الأردن يوم الحادي عشر من الشهر الجاري المئوية الثانية لإنشاء إمارة شرق الأردن في 11 نيسان - أبريل 1921. مرت الإمارة التي أصبحت مملكة بحلول كثيرة. ما لا يمكن تجاهله اليوم أن ثمة مخاضا في المنطقة كلها يشبه المخاض الذي ولدت منه إمارة شرق الأردن. كيف سيواجه الأردن هذا المخاض؛ لا شك أن لا خيار آخر سوى مراجعة تجربة السنوات الـ22 الأخيرة منذ اعتلاء عبدالله الثاني العرش خلفا لوالده الملك حسين. تحتاج هذه التجربة إلى مراجعة في العمق، مراجعة بايجابية الكثرة وبسلبات لا تخفى على أحد تسببت بها في أحيان كثيرة ظروف خارجة عن إرادة الملك.

لا يمكن التغلب على كل هذه الظروف ومواجهة التحديات من دون أن يكون الأردن بيدا واحدة في وقت كان بارزا للقلق الفلسطيني حيال ما حصل في الأردن. فما اكتشفه الفلسطينيون بعد سنوات طويلة أن الأردن حماية لهم ولما بقي من قضيتهم وليس تهديدا لها، كما كان يتصور أولئك الرعاع الذين نادوا في 1970 بأن طريق القدس تمرّ بعمان...

خبر الله خير الله
إعلامي لبناني

كان طبيعيا خروج الملك عبدالله الثاني برسالة مقتضبة وواضحة إلى الأردنيين بعد يومين من طي ملف قضية شغلت بالهم، كما شغلت بال المنطقة، قضية مرتبطة بالأمير حمزة بن الحسين ولي العهد السابق. في النهاية طوي ملف هذه القضية سريعا نظرا إلى أن لا مصلحة لأي طرف فيها باستمرارها في بلد لا يمتلك موارد طبيعية تذكر من جهة ويواجه تحديات كثيرة لكل منها طابعها الخاص من جهة أخرى.

ثمة حاجة لدى الأردنيين في ظل الأزمات التي يعيشون في ظلها لمن يطمئنهم إلى مستقبلهم. إضافة إلى ذلك، جاءت مبادرة العاهل الأردني لتكون بمثابة تأكيد لوجود عقل يتمتع بالصلاية والمرونة في الوقت ذاته. عقل من دون عقد قادر على مصارحة الأردنيين بما هو عليه وضعهم وبيان عليهم أن يكونوا "بيدا واحدة". هذا يعني بكل بساطة أن من المهم بالنسبة إلى مستقبل المملكة تضافر الجهود مستقبلا كي لا تكون هناك أي ثغرات داخلية.

ثمة ملاحظة مهمة لا يمكن تجاهلها تتعلق بالدور الأردني إقليميا. لا يزال هناك دور للمملكة الأردنية الهاشمية على الرغم من التغيير الكبير الذي طرأ على المنطقة في السنوات الأخيرة، إن على صعيد تراجع أهمية القضية الفلسطينية أو على صعيد غياب الحاجة إلى قناة أردنية بين دول الخليج وإسرائيل. أقدمت معظم دول الخليج العربي على خطوات جريئة في اتجاه العلاقات مع إسرائيل في وقت لم تتردد إيران في السير في مشروعها التوسعي القائم على إثارة الفرائز المذهبية والبناء على ذلك. دفعت إيران، بسبب تصرفاتها التي تنم عن عدائية تجاه محيطها العربي وسعي إلى الهيمنة، في اتجاه علاقات خليجية - إسرائيلية علنية. كشفت الأزمة أنه على الرغم من كل ما قيل ويقال يظل الأردن بلدا مهما في المنطقة. لا تزال المملكة موضع اهتمام عربي ودولي في آن. ليس صدفة أن الرئيس جو بايدن اتصل بعبدالله الثاني ليؤكد له وقوف الولايات المتحدة إلى جانبه وإلى جانب الأردن. يشير اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالأردن إلى أنها إدارة مختلفة عن إدارة دونالد ترامب التي تجاهلت الأردن. لم يستطع الملك عبدالله الثاني الذي يعرف واشنطن عن ظهر قلب إقامة علاقة طبيعية مع ترامب نفسه على غرار ما كانت عليه الحال مع الرؤساء الأميركيين السابقين في السنوات العشرين الماضية. لم يكن الرئيس الأمريكي السابق مهتما سوى بإسرائيل وبتغطية اطماعيها في القدس والضفة الغربية، علما أن للأردن اهتماما خاصا بالقدس والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة. كذلك، لديه اهتمام بخيار الدولتين ومصلحة في ذلك. عكس اتصال بايدن بالعاهل الأردني وجود سياسة أميركية مختلفة ليس معروفا هل تتبلور قريبا. لكن كل ما يمكن قوله أنها سياسة مختلفة عن سياسة إدارة ترامب وصهره جاريد كوشنر اللذين كانا على علاقة وطيدة برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو.

